ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

أظهرت أحدث البيانات المنشورة حدوث تحسن فى بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى وبما يعكس عودة النشاط الإقتصادى للنمو بمعدلات أكثر تسارعاً. فقد حققت معدلات النمو الإقتصادى ارتفاعاً لتصل إلى ٣,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليبلغ إجمالى النمو خلال العام نحو ٢,٢%.

و في هذا الإطار فقد ارتفع ***مؤشر EGX- ٣٠*** *خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ بنحو ٣٦٤ نقطة ليصل إلى ٩٨١١ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى أغسطس ٢٠١٤ والذى بلغ ٩٤٤٧ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بنحو ٠,٤% خلال شهر الدراسة ليسجل ٥٢٦,٢ مليار جنيه (حوالى ٢٥,٩% من الناتج المحلى)، مقارنة برصيد قدره ٥٢٤ مليار دولار خلال الشهر السابق بالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع* ***مؤشر مديرى المشتريات (PMI)*** *ليسجل أعلى معدل له خلال الثمانية أشهر الماضية محققاً ٥١,٦ خلال أغسطس ٢٠١٤ مما يشير إلى تحسن الظروف الاقتصادية والسياسية. كما ارتفع* ***مؤشر الإنتاج الصناعي*** *ليسجل ١٨٩,٢ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٣٠,٦ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو سنوي قدره ٤٤,٩%.*

- *وتجدر الإشارة إلى أن* ***البيانات الفعلية المبدئية لأداء الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ تعتبر فى المراحل النهائية تمهيداً لإصدارها.*** *وعلى نحو آخر، تشير البيانات الفعلية للفترة يوليو-أغسطس ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى تحقيق* ***العجز الكلى*** *نحو ٥٦ مليار جنيه أو ما يعادل نحو ٢,٣% من الناتج المحلى، مقارنة بعجز قدره ٢% خلال الفترة المماثلة من العام السابق، ويرجع ذلك فى الأساس إلى الانخفاض الحاد فى المنح إذا ما قورن بنفس الفترة من العام السابق وذلك على جانب الإيرادات، مصحوباً بارتفاع المصروفات على مستوى الأبواب المختلفة وخاصةً الأجور وتعويضات العاملين الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).*

- *بلغ* ***إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)*** *نحو ١٩٠٧,٨ مليار جنيه في* ***يونيو ٢٠١٤*** *(أي ما يقدر بـ٩٥,٥% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٣,٨% من الناتج المحلى الاجمالى).*

- *أظهرت أحدث البيانات المنشورة حدوث تحسن فى بعض مؤشرات الأداء الاقتصادى حيث حققت معدلات النمو الإقتصادى ارتفاعاً لتصل إلى ٣,٧% خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليبلغ إجمالى النمو خلال العام نحو ٢,٢% وسيتم نشر التفاصيل فى نشرة الشهر القادم. بينما كانت تشير بيانات الربع الثالث إلى أن* ***الناتج المحلي الإجمالي*** *قد حقق معدل نمو نحو ٢,٥% مقارنة بـ٢,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من* ***الاستهلاك العام والخاص*** *في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، كما كان* ***للإستثمارات*** *إسهام إيجابى فى معدل النمو المحقق للمرة الأولى منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١١/٢٠١٢، بينما حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبى* ***لصافى الصادرات***. *وبذلك يكون* ***الناتج***

المحلي الإجمالي الحقيقي قد سجل معدل نمو سنوى خلال التسعة أشهر الأولى من ٢٠١٣/٢٠١٤ يقدر بنحو ١,٦%، مقارنة بـ٢,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- وقد حقق *ميزان المدفوعات* فائضاً كلياً خلال العام المالي٢٠١٣/٢٠١٤ **بلغ نحو ١,٥ مليار دولار**، مقابل **فائض قدره ٠,٢ مليار دولار** خلال العام المالي السابق. حيث تراجع عجز **الميزان الجاري** ليحقق نحو ٢,٤ مليار دولار [مقابل عجز قدره ٦,٤ مليار دولار خلال عام المقارنة]، في ضوء زيادة **التحويلات** لتبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار مقابل حوالى ١٩,٣ مليار دولار ويرجع ذلك لارتفاع **صافى التحويلات الرسمية** (السلعية والنقدية) لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار مقابل نحو ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالي والمالي** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٩ مليار دولار [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالي ٩,٨ مليار دولار خلال عام المقارنة].

- *على نحو اخر، فقد إرتفع رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية لدى البنك المركزى المصرى بشكل طفيف فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ ليصل إلى١٦,٨٤ مليار دولار مقارنة بـ ١٦,٧٤ مليار دولار فى الشهر السابق، وذلك في ضوء زيادة الإيرادات المحصلة من هيئة قناة السويس بنهاية العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤، بالإضافة إلى تراجع الورادات المصرية خلال الشهرين الماضيين.*

- *أما بالنسبة للتطورات النقدية، فقد ارتفع معدل نمو **السيولة المحلية** خلال يوليو بنسبة١٧,٤% ليسجل ١٥٤٥ مليار جنيه مقارنة بنمو ١٧% في يونيو ٢٠١٤ ، بينما تراجع إذا ما قورن بمعدل ١٩,٤% المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٣ . على نحو آخر، فقد ارتفع **معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية** ليسجل ١١,٥% خلال شهرأغسطس ٢٠١٤* مقارنة بـ١١% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٩,٧% خلال أغسطس ٢٠١٣. ويأتى ذلك استمراراً لأثر ما قامت به الحكومة من تعديل لأسعار خلال شهر يوليو ٢٠١٤ بعض السلع والخدمات المحددة إدارياً مثل الكهرباء والوقود والتبغ في اطار برنامج الضبط المالى. بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن ارتفاع معدل التضخم خلال شهر أغسطس الأثر الغير مباشر لارتفاع أسعار السلع السابق ذكرها وانعكاسه على ارتفاع أسعار النقل البرى وبالتالى ارتفاع اسعار الخضروات والفاكهة وبعض السلع الغذائية الأخرى. بينما تباطئ *معدل التضخم الشهرى ليسجل نحو ١,١%* مقارنة بـ٣,٥% خلال الشهر السابق (وهو أعلى معدل كان قد تم تسجيله منذ يناير ٢٠٠٨).

*وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١سبتمبر ٢٠١٤ **بالابقاء على سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة، وسعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** دون تغير عند مستواهم الحالى . ومن الجدير بالذكر **أن البنك المركزى قام في ٨ أكتوبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة** ٣٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.*

معدل نمو الناتج المحلى:

تشير بيانات **الناتج المحلى الإجمالى** إلى تسارع في معدلات النمو، حيث حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو نحو ٢,٥% خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بـ٢,٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط

الإقتصادى خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، كما كان **للإستثمارات** إسهام إيجابى فى معدل النمو المحقق لأول مرة منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ ، *بينما حد من معدل النمو المحقق الإسهام السلبى* ***لصافى الصادرات***. وتجدر الإشارة إلى أن **الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي** قد سجل معدل نمو سنوى متواضع يقدر بنحو ١,٦% خلال الأشهر التسعة الأولى من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ٢,٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

خمس قطاعات رئيسية قامت بدفع معدلات النمو خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٤/٢٠١٣

- فعلى جانب العرض، يعتبر كل من **قطاع الزراعة و قطاع الحكومة العامة** من أهم القطاعات المحركة للنمو خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٤/٢٠١٣، حيث سجلا معدلات نمو تقدر بـ٣,٥% و٤,٨% على التوالى (مما ساهم في نمو الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠,٥ نقطة مئوية لكليهما مقارنة بـ٠,٥ و٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق). بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق **قطاع تجارة الجملة والتجزئة** معدل نمو قدره ٣,٨% بنسبة مساهمة في الناتج نحو ٠,٤ نقطة مئوية مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٣/٢٠١٢. بينما شهد قطاعى **الصناعات التحويلية الغير بترولية والتشييد والبناء** معدلات نمو تبلغ ٣,٥% و٦,٦% (بنسبة مساهمة ٠,٥ و٠,٣ نقطة مئوية) على التوالى، ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٥٧% من إجمالى الناتج المحلى الحقيقى خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لقطاعى السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى، فقد شهدا تراجعاً ملحوظاً، حيث تأثرت السياحة بعدد من الأحداث المؤسفة مما أدى إلى تراجع معدلات النمو الخاصة بها بنسبة ٢٩% مقارنةً بنفس الفترة من العام المالى السابق، بينما تراجع قطاع إستخراج الغاز الطبيعى بنسبة ٩,٥%. وبناءً على ذلك فقد ساهم كل من قطاع السياحة وإستخراج الغاز الطبيعى بشكل سلبى في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة وذلك بنحو -١ و-٠,٩ نقطة مئوية، على التوالى.

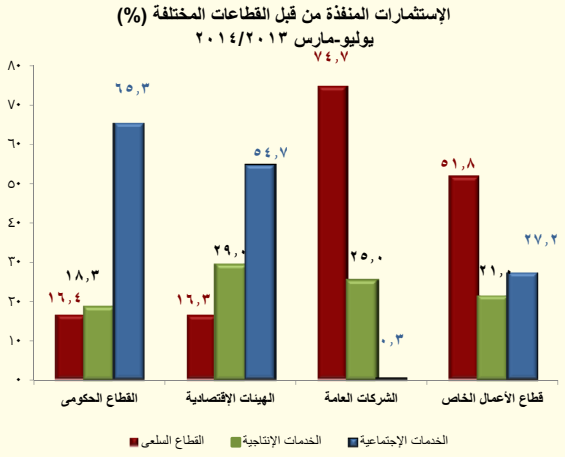

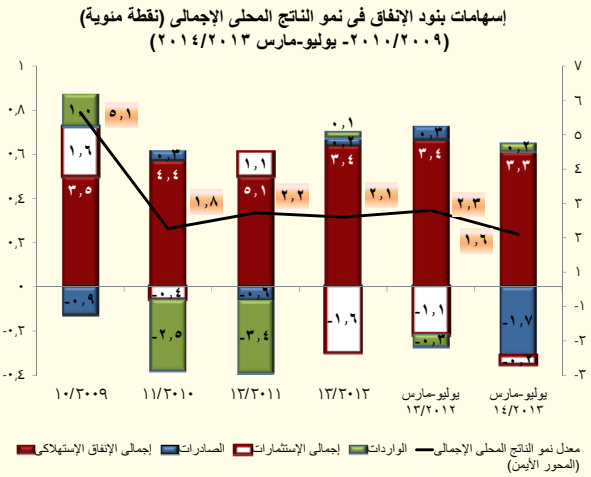

- أما على جانب الطلب، فقد إستمر كل من **الاستهلاك العام والخاص** في دفع حركة النشاط الإقتصادى خلال الفترة يوليو- مارس ٢٠١٤/٢٠١٣ حيث حقق **الاستهلاك الخاص** خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٣,٢% (مقارنة بـ٢,٥% وهو معدل النمو المحقق خلال النصف الأول من نفس السنة المالية)، مما يشير إلى أن معدل النمو في الربع الثالث كان قد حقق نحو ٤,٨%. بالإضافة إلى ذلك،

فقد حقق **الاستهلاك العام** معدل نمو قدره ٦,١% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، مقارنة بـ٤,٨% خلال النصف الأول من العام المالى، مما يشير إلى تسارع معدل النمو خلال الربع الثالث ليحقق ٩,١%. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالى اسهام كل من الاستهلاك العام والخاص فى نمو الناتج المحلى الإجمالى خلال الربع الثالث يقدر بحوالى ٤,٩ نقطة مئوية مقارنة بـ١,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن **الاستثمارات** والتى ساهمت – للمرة الأولى منذ الربع الرابع من العام المالى ٢٠١٢/٢٠١١ – بشكل إيجابي في النمو خلال الربع الثالث من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، وذلك بنحو ١,١ نقطة مئوية، مقابل مساهمة سلبية بحوالى ٢,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام الماضي. وبناءً على ذلك، فقد تباطأت نسبة المساهمة السلبية للإستثمارات في النمو خلال الفترة يوليو-مارس ٢٠١٤/٢٠١٣ لتحقق نحو -٠,٢ نقطة مئوية فقط، مقارنة بإسهام سلبى أعلى خلال نفس الفترة من العام الماضي يقدر بنحو ١,١ نقطة مئوية.

أما بالنسبة لتوزيع إجمالى **الإستثمارات بحسب القطاعات الإقتصادية** (بالأسعار الجارية) فيتبين أن القطاع العام (والذى يشمل كل من القطاع الحكومى، الهيئات الإقتصادية وقطاع الأعمال العام) قد نفذ نحو ٣٣,٧% من إجمالى الإستثمارات خلال فترة الدراسة، بينما قام القطاع الخاص بتنفيذ نسبة الـ٦٦,٣% المتبقية من الإستثمارات. وتجدر الإشارة إلى أن حوالى ٦٥,٣% من الإستثمارات المنفذة من القطاع الحكومى قد تم توجيهها إلى قطاع الخدمات الإجتماعية.

وفى نفس الوقت، حقق **صافى الصادرات** معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ١,٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة صفرية خلال نفس الفترة من العام السابق (أى لم يحقق أى مساهمة بالموجب أو بالسالب). حيث انخفضت **الصادرات** بنسبة ٩,٦% (معدل مساهمة بالسالب بنحو١,٧ نقطة مئوية مقارنة بـ٠,٣ نقطة مئوية في العام الماضى). بينما انخفضت **الواردات** بنسبة ٠,٧% خلال الفترة يوليو-مارس من العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، لتحقق بذلك معدل مساهمة بالموجب بلغ ٠,٢ نقطة مئوية، مقارنة بنحو -٠,٣ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- من الجدير بالذكر **أن مؤشر مديرى المشتريات (PMI)** قد حقق أعلى معدل له خلال الثمانية أشهر الماضية مسجلاً ٥١,٦ خلال أغسطس ٢٠١٤ مما يشير إلى تحسن في الظروف الاقتصادية والسياسية. كما إستمر **مؤشر الإنتاج الصناعى** ليسجل ١٨٩,٢ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٣٠,٦ نقطة خلال شهر يوليو ٢٠١٣، محققاً بذلك معدل نمو سنوى قدره ٤٤,٩%.

تطورات الأداء المالى:

زيادة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة..

- تشير أحدث البيانات خلال الشهرين الاوائل من العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ إلى زيادة **العجز الكلى من حيث القيمة وكنسبة إلى الناتج المحلى مقارنة بنفس الفترة من العام السابق**، وذلك فى ضوء الانخفاض الحاد في *المنح، مصحوباً بارتفاع المصروفات على مستوى الأبواب وخاصةً الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).*

العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- أغسطس ١٤/١٣
٥٦ مليار جنيه (٢,٣% من الناتج المحلى)	٤٠ مليار جنيه (٢,٠% من الناتج المحلى)
الإيرادات:	**الإيرادات:**
٣٤,٤ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى)	٣٤,٢ مليار جنيه (١,٧% من الناتج المحلى)
المصروفات:	**المصروفات:**
٨٩,٨ مليار جنيه (٣,٧% من الناتج المحلى)	٧٣,٩ مليار جنيه (٣,٧% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية، وحدة السياسات المالية الكلية

على جانب الإيرادات،

إرتفاع الإيرادات الضريبية وانخفاض الايرادات غير الضريبية خلال فترة الدراسة...

شهدت حصيلة الإيرادات إرتفاعاً طفيفاً خلال الفترة (يوليو- أغسطس) بنحو ٠,٧% لتسجل ٣٤,٤ مليارجنيه (١,٤% من الناتج المحلى)، ويأتى ذلك على خلفية إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بـ٣٩,٨% (٠,٣% من الناتج المحلى)، إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بـ ٤٥,٩% (٠,١% من الناتج المحلى) وارتفاع الايرادات الأخرى بـ٧٢,٦% (٠,٣% من الناتج المحلى).

ويمكن تفسير الزيادة المحققة فى الإيرادات الضريبية فى الأساس نتيجة إلى ما يلى:

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية بنحو ٢,٢ مليار جنيه (بنسبة ٣٩,٨%) لتحقق ٧,٨ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى).

فى ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:
- الضرائب على المرتبات المحلية بنحو ٠,٤ مليار جنيه لتحقق ٢,٩ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من قناة السويس بـ٠,٨ مليار جنيه.
- إرتفاع المتحصلات من الشركات الأخرى بـ٠,٥ مليار جنيه.
- الضرائب من النشاط التجارى والصناعى بنحو ٠,٢ مليار جنيه لتحقق ٠,٤ مليار جنيه.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ٢ مليار جنيه (بنسبة ١٦%) لتحقق ١٤,٣ مليار جنيه (٠,٦% من الناتج المحلى).

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب على المبيعات من السلع والخدمات بنسبة ١٥,٩% و٢٨,٦% لتحقق ٧ مليار جنيه و١,٦ مليار جنيه على التوالى.

إرتفاع الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية بنحو ٠,٩ مليار جنيه (بنسبة ٤٥,٩%) لتحقق ٢,٩ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

فى ضوء إرتفاع حصيلة الضرائب الجمركية القيمية بنسبة ٤٥,٦% لتحقق ٢,٧ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

تراجع الإيرادات غير الضريبية نتيجة لانخفاض المنح بشكل ملحوظ خلال فترة الدراسة

وعلى نحو آخر فقد تراجعت الإيرادات غير الضريبية في ضوء الإنخفاض الحاد في المنح لتسجل ٠,٠٠٤ مليار جنيه مقارنة بـ٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

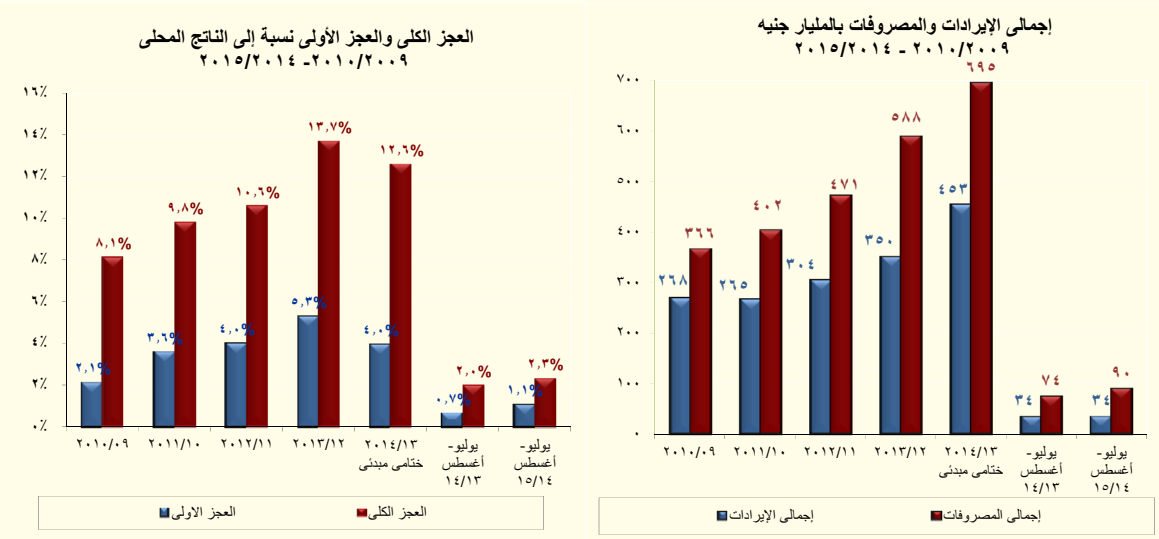

المصدر: وزارة المالية

أما على جانب المصروفات،

زيادة الإنفاق على كل من الأجور والإستثمارات والمزايا الإجتماعية..

فقد إرتفعت المصروفات خلال فترة الدراسة بنحو ٢١,٦% محققة ٨٩,٨ مليار جنيه (٣,٧% من الناتج المحلى) وذلك في ضوء:

- إرتفاع مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بـ٥,١ مليار جنيه لتحقق نحو ٣٢,٨ مليار جنيه (١,٤% من الناتج المحلى).
- زيادة المصروفات على الفوائد بـ٣,٥ مليار جنيه لتصل إلى ٣٠,٣ مليار جنيه (١,٣% من الناتج المحلى).
- زيادة الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية بـ٤,٩ مليار جنيه ليحقق ١٥,٧ مليار جنيه (٠,٧% من الناتج المحلى) وذلك نتيجة ما يلى:-
  - زيادة الإنفاق على المزايا الاجتماعية بـ٧٢,٤% خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٤/٢٠١٥ ليحقق ٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ٥,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
  - زيادة الانفاق على الدعم بـ١٩,٨% خلال الفترة يوليو- أغسطس ٢٠١٤/٢٠١٥ ليحقق ٥,٣ مليار جنيه مقارنة بـ٤,٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- ارتفاع المصروفات الأخرى بـ١,٨ مليار جنيه إلى ٧,٢ مليار جنيه (٠,٣% من الناتج المحلى).

- زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ٠,٥ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى) ليسجل ٢ مليار جنيه.
- زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ٢,٦ % ليحقق ١,٨ مليار جنيه (٠,١% من الناتج المحلى).

وفى ضوء إهتمام الحكومة المصرية بتحقيق العدالة الإجتماعية، فتعتمد خطة الحكومة المصرية لخفض عجز الموازنة خلال العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ على ركيزتين أساسيتين. أولاً، **على جانب الإيرادات،** ستقوم الحكومة بإعادة هيكلة النظام الضريبى للسماح بالتوزيع العادل للعبء الضريبى، بالإضافة إلى خطة لمكافحة التهرب الضريبى، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التعديلات التى تمت على قانون ضرائب الدخل والتحول لنظام ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً، إصلاحات **على جانب الإنفاق** تتركز بشكل خاص على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح الفقراء والفئات الأولى بالرعاية، مع إستخدام الموارد التى تمت إتاحتها من خفض دعم الطاقة فى زيادة الإنفاق على التعليم والصحة والبحث العلمي، والبنية التحتية، بالإضافة إلى البرامج الإجتماعية الهامة وعلى رأسها برامج معاش الضمان الاجتماعي، ودعم التأمين الصحى، وتطوير المناطق العشوائية وتحسين الخدمات فى المحليات، وتوفير السلع الأساسية للمواطنين.

أما بالنسبة لتقديرات **الإيرادات العامة** بموازنة العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ فتبلغ نحو **٥٤٩ مليار جنيه مقارنة بـ٥٦٩ مليار جنيه (الموازنة المعدلة للعام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣)**، بينما تبلغ تقديرات **المصروفات العامة** نحو **٧٨٩ مليار جنيه**. وفى ضوء هذه التطورات يبلغ **العجز الكلى** فى الموازنة العامة نحو **٢٤٠ مليار جنيه** أى نحو١٠% من الناتج المحلى الاجمالى مقارنة بعجز قدره ١٤% فى حال عدم تنفيذ أي إجراءات إصلاحية. ومن المتوقع أن يبلغ **الدين العام الحكومى** (داخلى وخارجى) نحو **٢,٢ تريليون جنيه** فى نهاية العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٤ وهو ما يعادل ٩١,٥% من اجمالى حجم الناتج المحلى، وذلك انخفاضاً من نحو ٩٣,٨% خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.

تطورات الدين العام:

ارتفاع اجمالى الدين المحلى...

- بلغ إجمالى **الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة** نحو ١٧٠٠,٥ مليار جنيه (٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٤، مقابل ١٤٤٤,٤ مليار جنيه (٨٢,٤% من الناتج المحلى الاجمالى) فى نهاية يونيو ٢٠١٣.
- ومن الجدير بالذكر ان إجمالى **دين الموازنة العامة (محلي وخارجى)** قد بلغ ١٩٠٧,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠١٤ (نحو ٩٥,٥% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـ ١٦٤٤ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٣ (نحو ٩٤% من الناتج المحلى الاجمالى).

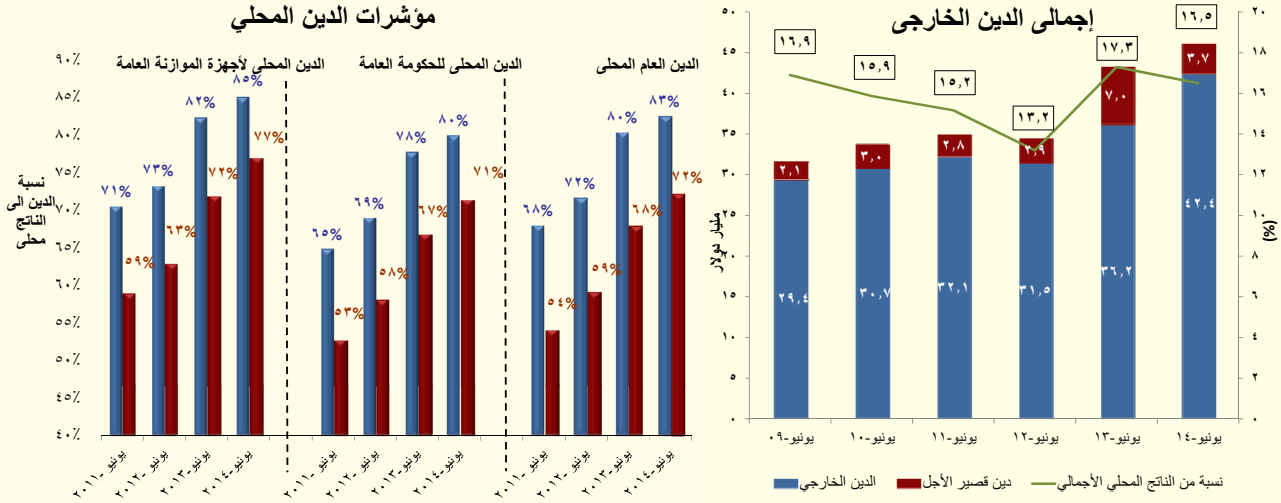

المصدر: وزارة المالية

بينما سجل إجمالي **رصيد الدين الخارجى**[١] **(حكومى وغير حكومى)** حوالى ٤٦,١ مليار دولار بنهاية شهر يونيو ٢٠١٤، مقارنة بـ٤٣,٢ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٣ (وقد جاءت أغلب الزيادة فى صورة مساعدات من دول الخليج بشروط ميسرة). وقد بلغ رصيد الدين الخارجى لدى مصر نحو ١٦,٥% كنسبة من الناتج المحلى في نهاية يونيو ٢٠١٤، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الاوسط وشمال افريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٥,٥% كنسبة من الناتج المحلى خلال عام ٢٠١٣).

وقد إنخفضت **نسبة الدين الخارجي قصير المدى إلي اجمالي الدين الخارجي**، لتسجل نحو ٧,٩% فى يونيو ٢٠١٤ مقارنة بـ١٦,٣% في يونيو ٢٠١٣، وهو ما يمكن تفسيره بشكل جزئى في ضوء سداد وديعة لدولة قطر بـ٢ مليار دولار بنهاية شهر ديسمبر ٢٠١٣، بالإضافة إلى رد وديعة قطرية أخرى بمبلغ ١ مليار دولار وسداد نحو ٠,٧ مليار دولار من مستحقات نادى باريس.

التطورات النقدية:

ارتفع معدل النمو السنوى للسيولة المحلية خلال شهر يوليو ٢٠١٤

- وفقاً لأحدث البيانات التي تم اصدارها من قبل البنك المركزي، فقد ارتفع معدل نمو **السيولة المحلية** خلال يوليو بنسبة ١٧,٤% ليسجل ١٥٤٥ مليار جنيه مقارنة بنمو ١٧% في يونيو ٢٠١٤ ، بينما تراجع إذا ما قورن بمعدل ١٩,٤% المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٣. **فعلى جانب الالتزامات**، ترجع الزيادة المحققة في معدل نمو السيولة المحلية إلى زيادة في معدل النمو السنوى في كمية **النقود** ليسجل نحو ٢٠,٩% خلال شهر الدراسة (ليحقق ٤٢٧,٩ مليار جنيه) مقارنة بـ١٩,٣% المحققة في الشهر السابق، وقد استقر معدل نمو **أشباه النقود** ليسجل ١٦,١% خلال شهر الدراسة (ليحقق ١١١٧,٢ مليار جنيه)، مقابل ١٦,٢% خلال شهر الشهر الماضي.

[١] ترجع الزيادة الملحوظة فى معدلات الدين الخارجى الغير الحكومى خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ في الأساس إلى ارتفاع الدين الخارجى للسلطات النقدية بنحو ٢ مليار دولار مقارنة بالعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ وذلك في ضوء ورود ودائع من دول الخليج بقيمة ٦ مليار دولار تم تسجيلها لدى البنك المركزى كالتالى: ٢ مليار دولار من دولة الإمارات و٢ مليار دولار من المملكة العربية السعودية و٢ مليار دولار من دولة الكويت؛ فى حين تم رد ودائع بنحو ٣ مليار دولار لدولة قطر (٢ مليار دولار وردت سابقاً، كما تم إهلاك ودائع أخرى بإجمالى مبلغ ١ مليار دولار)، كما أصدرت الحكومة المصرية سندات لدولة قطر بـ١ مليار دولار.

- **أما على جانب الأصول،** فقد ارتفع معدل النمو السنوى لصافى الأصول المحلية للجهاز المصرفى بمعدل ٢٢% في نهاية شهر يوليو ٢٠١٤ (محققاً ١٤٢٧,١ مليار جنيه)، مقابل ١٨,٤% خلال شهر يونيو ٢٠١٤. و على نحو المضاد، فلقد انخفضت **صافى الأصول الأجنبية** خلال يوليو ٢٠١٤ بنسبة ١٩,١% (مسجلاً ١١٧,٩ مليار جنيه)، مقابل نمو قدره ٤,٢% خلال شهر يونيو ٢٠١٤. و يرجع الانخفاض في الأصول الأجنبية الى الانخفاض في صافى الاصول الأجنبية لدى البنوك لتصل إلى ٨٠ مليار جنيه مقارنة بنحو ٩١ مليار جنيه خلال الشهر السابق.

- كما إرتفع معدل نمو **صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل نحو ٣٠,٦% (محققاً ١٠٧١,٩ مليار جنيه) مقارنة بنحو ٣٠,٣% خلال شهر يونيو ٢٠١٤. بالإضافة إلى ذلك، فقد إستقرت **صافى المطلوبات من القطاع الخاص** لتسجل معدل نمو ٧,٥% (لتحقق ٥٣٤,٥ مليار جنيه) مقارنة بـ٧,٤% خلال شهر يونيو ٢٠١٤. بينما تباطئ معدل نمو **صافى المطلوبات من قطاع الأعمال العام** ليسجل ٣,٨% خلال شهر يونيو ٢٠١٤ مقارنة بـ٥,٨% خلال الشهر الماضى.

- جدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر يوليو ٢٠١٤ لم تصدر بعد. إلا أنه وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوى **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفى (بخلاف البنك المركزى المصرى) ليحقق نحو٢٠,٤% فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مسجلاً ١٤٣٣,٧ مليار جنيه مقابل نمو قدره ١٦% المحققة خلال يونيو ٢٠١٣؛ هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالى الودائع بحوالى ٨٧,٥% في نهاية شهر الدراسة. بينما ارتفع معدل النمو السنوى لإجمالى أرصدة **التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزى) ليحقق ٧,١% فى نهاية يونيو ٢٠١٤ مسجلاً ٥٨٧,٩ مليار جنيه مقارنة بـ٨,٤% المحققة خلال يونيو ٢٠١٣. وبناءاً على ذلك، فقد انخفضت نسبة الإقراض إلى الودائع فى نهاية يونيو ٢٠١٤ لتصل إلى ٤١%، مقارنة بـ٤٦,١% خلال شهر يونيو ٢٠١٣.

استقرار رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية خلال شهر أغسطس..

على نحو اخر، فقد إرتفع **رصيد الاحتياطى من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزى المصرى بشكل طفيف فى نهاية شهر أغسطس ٢٠١٤ ليصل إلى ١٦,٨٤ مليار دولار مقارنة بـ ١٦,٧٤ مليار دولار فى الشهر السابق بارتفاع يقدر بنحو ٩٩ مليون دولار، وذلك في ضوء زيادة الإيرادات المحصلة من هيئة قناة السويس بنهاية العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣، بالإضافة إلى تراجع الورادات المصرية خلال الشهرين الماضيين.

إرتفاع معدل التضخم السنوى خلال يوليو- أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق

- أما بالنسبة للتغير فى المستوى العام للأسعار فقد شهد **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو - أغسطس ٢٠١٤/ ٢٠١٥ إرتفاعاً فى متوسط معدل التضخم ليسجل نحو ١١,٣%، مقارنة بـ١٠% خلال نفس الفترة من العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن **معدل النمو السنوى للتضخم المحلى** قد ارتفع ليسجل ١١,٥% خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بـ١١% خلال الشهر السابق ومقارنة بـ٩,٧% خلال أغسطس ٢٠١٣. ويأتى ذلك استمراراً لأثر ما قامت به الحكومة من تعديل لأسعار خلال شهر يوليو ٢٠١٤ بعض السلع والخدمات المحددة إدارياً مثل الكهرباء والوقود والتبغ في اطار برنامج الضبط المالى. بالإضافة إلى ذلك فقد تضمن ارتفاع معدل التضخم خلال شهر أغسطس الأثر الغير مباشر لارتفاع أسعار السلع السابق ذكرها وانعكاسه على ارتفاع أسعار النقل البرى وبالتالى ارتفاع اسعار الخضروات والفاكهة وبعض السلع الغذائية الأخرى.

وبالرجوع إلى التفاصيل، فترجع زيادة معدل التضخم السنوى نتيجة لإرتفاع معدلات التضخم السنوية لعدد من البنود الفرعية ضمن مجموعة "الطعام والشراب" وعلى رأسها "الخضروات" بـ١٤,٥%، و"منتجات غذائية أخرى" ١٥,٢% "الخبز والحبوب" ١,٤%، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم السنوية لكل من مجموعة "الرعاية الصحية" لتسجل نحو ١٤,٢% و"المطاعم والفنادق" لتسجل نحو ١٧,٤% و"الأثاث والتجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة" لتسجل نحو ١٠,٨%، و"الثقافة والترفيه" لتسجل نحو ١٩,٦%، و"الملابس والأحذية" لتسجل نحو ٥,١%، و"السلع والخدمات المتنوعة" لتسجل نحو ٥,٩%، كما إرتفع معدل التضخم السنوى لمجموعة "المسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود" لتسجل نحو ٦,٧%.

- بينما تباطئ **معدل التضخم الشهرى** إلى ١,١% خلال أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بـ٣,٥% خلال الشهر السابق (وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ يناير ٢٠٠٨)، بينما ارتفع إذا ماقورن بـ٠,٧ خلال أغسطس ٢٠١٣ .

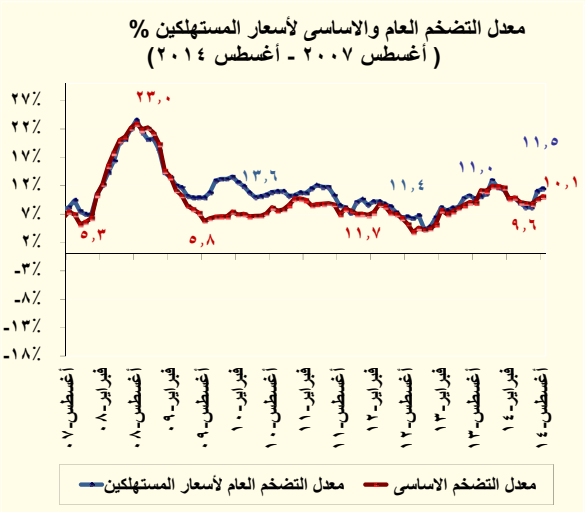

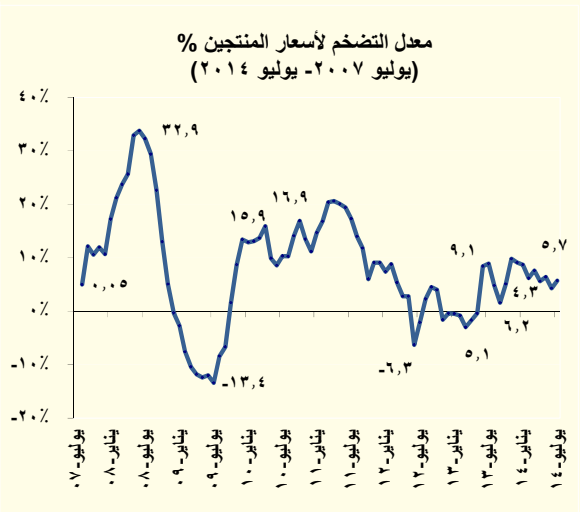

- كما إرتفع متوسط **معدل التضخم الأساسي** ليسجل نحو ١٠,١% خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بـ٩,٦% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ٩,٠% خلال نفس الشهر من العام السابق . على نحو آخر، فقد انخفض معدل التضخم الشهرى ليسجل نحو ٠,٦% خلال شهر أغسطس ٢٠١٤ مقارنة بـ١,٨% المحقق خلال شهر يوليو ٢٠١٤، وذلك فى ضوء إرتفاع أسعار كل من الخدمات الأخرى والخدمات المدفوعة والسلع الاستهلاكية والتى ساهمت بنسبة قدرها ٠,٨١ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسى الشهرى، وقد حد من تلك الزيادة إنخفاض أسعار السلع الغذائية والتى ساهمت بنسبة سالبة قدرها ٠,٢١ نقطة مئوية.

- وكانت **لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** قد قررت فى إجتماعها بتاريخ ١ سبتمبر ٢٠١٤ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و١٠,٢٥% على التوالى، وكذا الإبقاء على **سعر العمليات الرئيسية وسعر الإئتمان والخصم** عند ٩,٧٥% و٩,٧٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء فى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم والنمو الطفيف للناتج المحلى الإجمالى.

فمن ناحيه تنتج المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم عن احتمال ارتفاع الأثر غير المباشر والأثر الثانوى لتعديل أسعار بعض السلع المحددة إدارياً عن المتوقع. وعلى نحو آخر، فى ظل التحديات التى تواجه بعض دول منطقة اليورو وتباطؤ النمو فى الاقتصاديات الناشئة قد تؤدى المخاطر النزولية المحيطة بتعافى الاقتصاد العالمى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى . وفى ضوء توازن كل من المخاطر التصاعدية المحيطة بتوقعات التضخم والنمو الطفيف للناتج المحلى الإجمالى ، ترى لجنة السياسة النقدية أن المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزى تعتبر مناسبة.

- ومن الجدير بالذكر **أن** البنك المركزى قد قبل في ٨ أكتوبر ٢٠١٤ بربط ودائع بقيمة ٣٥ مليار جنيه لأجل ٦ ايام بمعدل عائد سنوي ثابت ٩,٧٥%، وذلك في إطار تفعيل **عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations)** لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفى.

- أما عن تطورات **سوق رأس المال المحلى**، فقد ارتفع **مؤشر ٣٠ -EGX** خلال شهر سبتمبر ٢٠١٤ بنحو ٣٦٤ نقطة ليحقق ٩٨١١ نقطة مقارنة بمستواه المحقق فى أغسطس ٢٠١٤ والذى بلغ ٩٤٤٧ نقطة. وفى نفس الوقت، فقد ارتفع رأس المال السوقي على أساس شهري بـ٠,٤% خلال شهر الدراسة ليسجل ٥٢٦,٢ مليار جنيه (حوالى ٢٥,٩% من الناتج المحلى)، مقارنة برصيد قدره ٥٢٤ مليار دولار خلال الشهر السابق.

قطاع المعاملات الخارجية:

- شهد **ميزان المدفوعات** تحسناً ملحوظاً خلال العام المالى٢٠١٤/٢٠١٣، محققاً **فائض كلى بلغ نحو ١,٥ مليار دولار** (٠,٥% من الناتج المحلى)، مقابل **فائض قدره ٠,٢ مليار دولار** (٠,١% من الناتج المحلى) خلال العام المالى السابق، ومقابل متوسط عجز قدره ٤,٢ مليار دولار خلال السنوات الخمس السابقة. حيث تراجع عجز **الميزان الجارى** ليحقق نحو ٢,٤ مليار دولار (٠,٨% من الناتج المحلى) [مقابل عجز قدره ٦,٤ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة]، مدفوعاً بالإرتفاع الملحوظ فى **صافى التحويلات بدون مقابل** ليبلغ نحو ٣٠,٤ مليار دولار مقابل حوالى ١٩,٣ مليار دولار ويرجع ذلك لارتفاع **صافى التحويلات الرسمية** (السلعية والنقدية) لتصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار مقابل نحو ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أن **الحساب الرأسمالى والمالى** قد حقق صافى تدفقات للداخل بنحو ٤,٩ مليار دولار (١,٧% من الناتج المحلى) [مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٩,٨ مليار دولار (٣,٦% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة]. بينما سجل **صافى السهو والخطأ** تدفقات للخارج بنحو ١,١ مليار دولار (مقابل صافى تدفقات للخارج بنحو ٣,١ مليار دولار خلال العام المالى السابق).

- وبالرجوع إلى البيانات التفصيلية، فيمكن تفسير تراجع عجز **الميزان الجارى** فى ضوء:

- الارتفاع الملحوظ الذى شهده **صافى التحويلات الرسمية** ليصل إلى نحو ١١,٩ مليار دولار خلال عام الدراسة –وذلك فى ضوء ورود منح من الدول العربية، منها مليار دولار منحة من الإمارات، ٢ مليار دولار وردت من المملكة العربية السعودية، ٧,٦ مليار دولار منح عينية فى صورة شحنات بترولية من دول الخليج– مقارنة بـ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق.

وقد حال دون تحقيق مزيد من التحسن فى **عجز الميزان الجارى، ما يلى:**

- ارتفاع عجز **الميزان التجارى** بـ٩,٨% ليسجل نحو ٣٣,٧ مليار دولار خلال عام الدراسة، مقابل عجزاً بنحو ٣٠,٧ مليار دولار خلال عام المقارنة، وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بـ٣,٧% وانخفاض حصيلة الصادرات السلعية بـ٣,٢% خلال عام الدراسة. وقد جاء ذلك مصحوباً بما يلى؛
  - انخفاض معدلات **تغطية الصادرات إلى الواردات** خلال عام الدراسة لتصل إلى ٤٣,٧% مقابل ٤٦,٨% خلال العام المالى السابق.
  - بينما ارتفعت **نسبة تغطية الإحتياطى من العملات الأجنبية للواردات** خلال عام الدراسة لتصل إلى ٣,٣ شهراً مقارنة بـ٣,١ شهراً خلال العام المالى السابق.
- على نحو آخر، فقد تراجع فائض الميزان الخدمى بنسبة كبيرة بلغت ٨٠,٦% ليصل إلى ١ مليار دولار مقابل فائض أعلى قدره ٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق – وذلك فى ضوء الإنخفاض الملحوظ لكل من الإيرادات السياحية والمتحصلات الأخرى بـ٤٨% و١٥,٣% على التوالى.

- كما يمكن تفسير تحقيق **الميزان الرأسمالى والمالى** لصافى تدفقات للداخل كنتيجة لبعض التطورات، من أهمها:

- ارتفاع **صافى التدفق للداخل فى بند الاستثمار الأجنبى المباشر** إلى مصر بـ٩,٨% خلال عام الدراسة ليسجل ٤,١ مليار دولار (١,٤٤% من الناتج المحلى) مقابل صافى تدفقات للداخل بلغ نحو ٣,٨ مليار دولار (١,٣٨% من الناتج المحلى) خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.
- تحقيق **الاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية فى مصر** لصافى تدفقات للداخل بنحو ١,٢ مليار دولار (٠,٤% من الناتج المحلى) خلال عام الدراسة، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٥ مليار دولار (٠,٥% من الناتج المحلى) خلال عام المقارنة، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض صافى استثمارات الأجانب فى السندات لتسجل ٠,٩ مليار دولار مقابل ٢,٣ مليار دولار ، بينما شهد صافى استثمارات الأجانب فى بورصة الأوراق المالية المصرية تحولاً ليحقق صافى مشتريات بنحو ٠,٤ مليار دولار مقابل صافى مبيعات بلغ ٠,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق.
- انخفاض بند **خصوم أخرى لدى البنك المركزى** ضمن صافى الاستثمارات الأخرى خلال عام الدراسة، ليسجل صافى تدفقات للداخل بنحو ١,٩ مليار دولار مقابل صافى تدفقات للداخل بحوالى ٦,٥ مليار دولار خلال العام المالى السابق، حيث قام البنك المركزى برد ودائع لبعض الدول العربية، ومنها ١ مليار دولار لدولة قطر.

- طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالى **عدد السياح الوافدين** خلال شهر يونيو ٢٠١٤ ليصل إلى ٧٨٥,٧ الف سائح، مقابل ٧٦٨,٢ الف سائح خلال شهر مايو ٢٠١٤، بينما إنخفض عدد الليالى السياحية خلال شهر الدراسة لتسجل ٦٧٨٠,٤ ليلة مقارنة بـ٧٣٣١,٥ ليلة خلال شهر مايو ٢٠١٤. وتجدر الإشارة إلى قيام دولة ألمانيا خلال شهر يوليو ٢٠١٤ برفع تحذيرها الخاص بالسفر إلى مدينة شرم الشيخ، وقيام بعض الدول أوروبية بالنظر في قرارتهم المماثلة فى ضوء القرار السابق، مما قد ينعكس بشكل إيجابى على عدد السائحين الوافدين خلال الفترة القادمة. ومن الجدير

بالذكر أن المتحصلات من الإيرادات السياحية قد انخفضت بنسبة كبيرة بلغت ٤٨% لتحقق ٥,١ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٤/٢٠١٣ مقابل ٩,٨ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢.